

مقالات

مصر والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلي:

حدود الدور الإقليمي

مصطفى الحسيني *

لا يملك من يتابع مجرى المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية إلا أن يلاحظ دوراً مصرياً معيناً فيها، لا يوازيه – فضلاً عن أن يضاهيه – دور مماثل أو مشابه في المفاوضات المتعثرة والمتقطعة على المسار السوري والمسار اللبناني الموصول به، بينما غاب الدور المصري تماماً عن المفاوضات الأردنية – الإسرائيلية عندما كانت جارية.

كذلك فإن من يتابع ذلك الدور المصري في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية سيخرج بانطباع عميق أنه يتراوح ما بين دعم ثبات المفاوضات الفلسطيني، عندما يثبت، بل تحريضه عليه في بعض المواقف، وما بين تشجيعه على "المرونة"، أو على التساهل، وخصوصاً عندما يتشدد الموقف الإسرائيلي، وعندما يعتمد "الراعي الأميركي" تغييب دوره أو الغمغمة في التعبير عن آرائه، رعاية لالتزامه تجاه إسرائيل، حتى عندما يختلف معها.

والحديث هنا عن "انطباع" مقصود؛ فالمفاوضات الجارية في عملية السلام في مجملها، وخصوصاً على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، تتميز بدرجة عالية من سرية المداولات، حتى بالنسبة إلى ما يجري منها "علنياً". إذ تقتصر العلانية على مواقف عامة يعلنها الأطراف، وعلى ما يُعلن من نتائج يتم التعبير عنها بصيغ عامة تختفي وراءها أكوام من التفاصيل تكاد تستعصي على التدقيق، بينما تشكل تلك التفاصيل القوام الحقيقي للنتائج. وينطبق هذا أكثر ما ينطبق، وبدرجة أكبر، على الدور المصري في تلك المفاوضات.

أما مراوحة الدور المصري بين دعم ثبات المفاوضات الفلسطيني وبين تحريضه على "المرونة"، بل على "التساهل"، في بعض الأحيان وحيال بعض المسائل، فمرجعها

* كاتب مصري.

إلى أصول السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وما تعرضت له تلك السياسة من تأثيرات أدت إلى تطورات، هي موضوع هذا المقال.

* * *

I- إذا كان ثمة عامل واحد له التأثير الأكبر في صوغ السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية فهو العامل الجغرافي - السياسي (الجيوبوليتيكي) تمييزاً من العوامل الأيديولوجية (القومية العربية، التضامن العربي، الرابطة الإسلامية...). ويتألف هذا العامل الجيوبوليتيكي من عنصرين متميزين ومتكاملين: الأمن القومي المصري، ورؤية مصر للمركز الإقليمي الذي يجدر بها، أو تستحق أن تشغله في المنطقة التي تقع فيها.

قد نرى العنصر الأول واضحاً فيما رواه الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، للصحافي البريطاني توم ليتل في الخمسينات.* استعاد عبد الناصر خلاصة تجربة له عندما كان معلماً في كلية أركان الحرب المصرية، وكان يعمل مع دورة من الضباط المتدربين على تخطيط مشروع للدفاع عن مصر ضد هجوم مفترض من شرقها حين تبين لهم أن حدود مصر الدولية، من رفح شمالاً إلى طابا جنوباً، غير قابلة للدفاع عنها - فهي مجرد خط على الرمال لا يركن إلى معالم جغرافية أو طبوغرافية، وبالتالي يفتقر إلى الموانع الطبيعية - وأن منطقة الممرات الوعرة في وسط شبه جزيرة سيناء لا تصلح خطأً دفاعياً يركن إليه نظراً إلى ما يتخللها من فجوات طبوغرافية، وأن خط الدفاع الأول عن البلد هو قناة السويس. لكن اعتماد هذه النظرة يعني أن تكون شبه جزيرة سيناء بأكملها خارج المسؤولية الدفاعية للجيش المصري، أي خارج السيادة المصرية من المنظور العسكري. وكان الخلاصة التي توصل إليها عبد الناصر مع ضباطه هي أن خط الدفاع المصري الأول من الشرق هو فلسطين، وأنه بالتالي يعتبر الأمن المصري "مكشوفاً" أو "معرضاً" إذا قامت هناك دولة معادية، أو وقعت فلسطين تحت سيطرة قوة معادية.

أمّا العنصر الثاني، مركز مصر الإقليمي، فيظهر واضحاً في الرفض المصري الواضح والقوي لما عرضته القوى الغربية من مشاريع "أمن الشرق الأوسط"، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أواسط الخمسينات، وهو رفض صدر عن حكومات

* Tom Little, Young Egypt.

مصرية متنوعة الاتجاهات، ما بين موالاة الغرب والتصادم معه. وكانت آخر حلقات هذا الرفض المعركة التي خاضتها السياسة المصرية ضد مشروع الحلف الذي أقيم في النهاية باسم حلف بغداد، والذي لم تشارك فيه أية دولة عربية سوى العراق. وكانت معارضة مصر لمشروع أيزنهاور (1957) استطراداً لمحاولة جديدة لإعادة صوغ ذلك الحلف.

كان في أساس الرفض المصري لتلك المقترحات والمشاريع أنها جميعاً، في حال تحققها، إمّا تُخرج القرار السياسي - العسكري في المنطقة من أيدي دولها، وإمّا تضع مصر في مركز أدنى في المركب الإقليمي، بينما تنعقد الصدارة الإقليمية لدولة أخرى، مثلاً: تركيا في حالة حلف بغداد، بحكم عضويتها في الحف الأطلسي. على أن السعي المصري لمركز الصدارة الإقليمي لم يقتصر على الصراع مع القوى الخارجية فحسب، بل شمل أيضاً محاولات بعض الدول العربية وإحراز تلك الصدارة. يذكر، في هذا الصدد، المقاومة المصرية لمشروع "الهلال الخصيب" الذي كان يرمي إلى تعزيز المركز الإقليمي للعراق، ومشروع "سورية الكبرى" الذي كان يهدف إلى الأمر نفسه بالنسبة إلى سورية.

أمّا بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فإن الدافع المصري إلى العمل على بلورة "كيان فلسطيني" من خلال القمتين العربيتين الأولى والثانية في خريف سنة 1964 وشتائها، هو انتزاع "الورقة الفلسطينية" من يد سورية المناوئة لسياسة مصر العربية منذ خروجها من الوحدة معها سنة 1961، إذ كانت سورية تتبنى "العمل الفدائي" الفلسطيني بينما كانت مصر تمنع انطلاقه من قطاع غزة الواقع تحت إدارتها، وخصوصاً بعد حرب 1956.

II- إذا نظرنا إلى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية من هذا المنظور "الجيوبوليتيكي" رأيناها مفتوحة على التناول العملي - البراغماتي. ومن أهم ما يؤدي إليه هذا التناول أن مصر، في الحقيقة، لم تخض حرباً فلسطينية، أي حرباً في سبيل القضية الفلسطينية. لكن نتائج تلك الحروب أدت إلى ازدياد التشابك والتداخل مع القضية الفلسطينية. وهذا لا يحتاج إلى توضيح فيما يخص حروب 1956 و1967 و1973. أمّا حرب 1948، فقد خاضتها مصر بدوافع يغلب فيها العنصر الإقليمي على عنصر الأمن الوطني المصري، إذ إن مشروع تقسيم فلسطين، لو كتب له التطبيق، لم

يكن ليقيم على حود مصر دولة معادية أو كياناً يهدد أمنها الوطني. ولذلك لم تكن مشاركة مصر في تلك الحرب محلاً للإجماع السياسي، وتشهد على ذلك المداولات البرلمانية بشأن قرار دخول الحرب، وكان ما تغلب في النهاية ورجح كفة دخول الحرب هو قوة القصر الملكي الذي كان يخشى أن تؤدي نتيجة الحرب إلى تقوية الهاشميين في العراق وفي إمارة شرق الأردن.

III- ركزت نتائج حرب 1967 الضوء على تحقق أسوأ المخاوف المصرية؛ فمن حيث الأمن الوطني، لم تقف نتيجة الحرب عند إكمال التماس بين إسرائيل وحدود مصر الشرقية، باحتلال قطاع غزة، بل تخطته من تلك الجهة إلى احتلال شبه جزيرة سيناء، بحيث أصبحت القوات الإسرائيلية على الضفة الشرقية لقناة السويس، خط الدفاع الأول - واقعياً - عن البلد، بل إن ذراعها العسكرية امتدت - لاحقاً - إلى العمق المصري، الجغرافي والبشري: من شرق الدلتا (بحر البقر) إلى تخوم القاهرة (أبو زعبل) إلى أعماق الصعيد (نجع حمادي) إلى ساحل البحر الأحمر (الزعفرانة). أما المركز الإقليمي، فكأنما لا يكفي الانتصار الإسرائيلي لإشهار تدهوره، بل أخذت دول عربية، طالما اعتبرت السياسة المصرية مناوئة أو منافسة، تنازع مصر ما كانت تتمتع به من صدارة في منظومة الدول العربية: المملكة العربية السعودية من جهة، والعراق من جهة أخرى.

وعلى هذا النحو، ركزت نتائج تلك الحرب الضوء على التشابك المتزايد بين متطلبات وتطلعات السياسة المصرية وبين متطلبات حل القضية الفلسطينية. وفي التهيؤ لمواجهة تلك النتائج اعتمدت مصر، فور انتهاء الحرب، سياسة متعددة الأوجه. فمن ناحية، قبلت على الفور بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وركزت على مقدمته التي تنص على "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة"، وعلى تفسير متنه بأنه يقضي بانسحاب إسرائيل من "الأراضي التي احتلتها..." لا من "أراضٍ احتلتها..."، وعلى كونه يدعو إلى تسوية شاملة وعادلة للنزاع العربي - الإسرائيلي، أي حل القضية الفلسطينية. واتساقاً مع ذلك القبول، استجابت السياسة المصرية، من حيث المبدأ، للمبادرات الدبلوماسية التي بنيت عليه، مثلاً: محادثات يارنغ؛ اجتماعات الدول الأربع الكبرى؛ مبادرة روجرز. وفي موازاة هذه السياسة الدبلوماسية، بدأت مصر الإعداد للحرب انطلاقاً من المبدأ الذي أعلنته: "ما أخذ بالقوة

لا يسترد إلا بالقوة"، وبادرت إلى شن حرب استنزاف ضد القوات الإسرائيلية على جبهتها. وفي الوقت نفسه، أخذت بتقديم الدعم السياسي والعسكري لحركة المقاومة الفلسطينية. وقد تبين فيما بعد أن الرئيس المصري آنذاك، جمال عبد الناصر، قدم تغطيته السياسية للملك الأردني لأن "يفعل أي شيء في مقدوره لاسترداد الضفة الغربية".

وكانت هذه السياسة، بأوجهها المتعددة، هي التي أدت إلى حرب 1973 بعدما بدت المسالك الدبلوماسية كلها مغلقة.

IV- نجحت السياسة الأميركية التي قادها هنري كيسنجر في إهدار النتائج المحدودة لحرب 1973. وكانت تلك النتائج معنوية أكثر منها مادية، إيجابية على الجانب العربي، وسلبية على الجانب الإسرائيلي.

وأدت الاستجابة المصرية لمبادرات كيسنجر إلى وصول الوضع السياسية الداخلي في مصر إلى مفترق خطر: فلا مسألة الأراضي المصرية المحتلة محلولة، ولا عادت الحرب واردة. وعلى هذا النحو كان قرار الرئيس المصري آنذاك، أنور السادات، بالذهاب إلى القدس طلباً للسلام مع إسرائيل، محاولة يائسة للخروج من ذلك المأزق. وإذا اعتبرنا خطاب السادات أمام الكنيست هو جدول الأعمال الذي رآه لمفاوضات السلام مع إسرائيل، وجدناه معبراً عن ذلك العامل الجيوبوليتيكي الذي يحدد السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، لكن على نحو يختلف عن التفسيرات والتطبيقات السابقة. فالأمن الوطني يمكن أن يتحقق بالصلح مع "العدو" الذي تكرر تهديده لحدود مصر الشرقية، كما يتحقق بحل متدرج للقضية الفلسطينية، من الحكم الذاتي إلى الاستقلال تحت نوع من الوصاية الأردنية - المصرية - الإسرائيلية. أما المركز الإقليمي لمصر فيمكن أن يجد له شرعية جديدة مناطها دور مصر في تحقيق سلام شامل ودائم في المنطقة.

أما في المفاوضات كما جرت، فقد عملت إسرائيل بنجاح على استبعاد العنصر الإقليمي، إذ إنها لا ترى من مصلحتها تعزيز المركز الإقليمي للدولة التي تعتبرها أقدر أعدائها. وقبل السادات، في نهاية المطاف، بإسقاط هذا العنصر، والاكتفاء منه بتغطية شكلية وغير حقيقية تمثلت في اتفاقية كامب ديفيد الخاصة بالحكم الذاتي الفلسطيني والتي كانت تفترض تعاون أطراف لم يجر أي تفاوض معها: الأردن والفلسطينيين.

وهكذا أتى الصلح المصري - الإسرائيلي صلحاً متفرداً، لا من الناحية الشكلية والإجرائية فحسب، بل أيضاً بكونه يحقق السلام مع إسرائيل على الجبهة المصرية وحدها، لكنه عملياً يضعف كثيراً قدرة الأطراف العربية الأخرى على شن الحرب أو حتى على التلويح باختيار من هذا القبيل.

V - لكن السياسة المصرية لم تلبث أن أدركت أن من أخطر نتائج هذا الصلح المنفرد مع إسرائيل إضعاف مركز مصر الإقليمي لحساب الدولة اليهودية. لذا اتجهت السياسة المصرية، في محاولة للالتفاف على هذه النتيجة، إلى العمل على تعميم مبدأ السلام مع إسرائيل، باعتبار أن من شأن هذا التعميم أن ينهي عزلتها العربية، وأن يعيد تفعيل العوامل التقليدية التي كانت تعتمد عليها في احتلال مركز الصدارة في النظام العربي. وقد نجحت مصر في سعيها للعودة إلى جامعة الدول العربية. وكانت هذه العودة تعني قبول الجامعة والدول الأعضاء للسلام المصري - الإسرائيلي، كما تعني ضمناً تعميم القبول العربي للسلام مع إسرائيل.

لكن هذا لم ينجم عنه ما كانت تتوقعه مصر من تحسن في مركزها الإقليمي، بقدر ما كان إشهاراً لصدارة إسرائيل أو محوريتها في العلاقات الإقليمية وموازينها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان من نتائج اتفاقية كامب ديفيد تحقق ما سعت له مصر من إقامة "علاقة خاصة" بالولايات المتحدة الأميركية. لكن التدقيق في تلك العلاقة يكشف أنها، في حقيقة أمرها، علاقة ثلاثية غير متوازنة، أضلاعها الثلاثة هي: الولايات المتحدة وإسرائيل ومصر.

وتقع نقطة اختلال التوازن في التفاوت الكبير بين طبيعة علاقة كل من مصر وإسرائيل بالولايات المتحدة، إذ تعتبر هذه الأخيرة إسرائيل "حليفاً استراتيجياً" وتدرج أمنها ضمن عناصر الأمن القومي الأميركي، بينما تعتبر مصر بلداً تابعاً يعتمد عليها في بعض أهم شؤونه الحيوية، من الغذاء إلى السلاح إلى علاقاته المالية الدولية. وكان في أساس هذه النظرة أن الولايات المتحدة تدرج المعونة الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها لمصر على أنها "مكافأة على السلام" مع إسرائيل، وهو ما يجعل علاقة مصر بإسرائيل ميزاناً ومرجعاً لعلاقتها بالولايات المتحدة.

وعلى هذا النحو، أصبحت "العلاقة الخاصة" بين مصر والولايات المتحدة أداة ضمنية لإقرار مصر بأولوية إسرائيل عليها في الموازين الإقليمية.

VI- كما أن مصر رأت في عقد "مؤتمر مدريد" بمشاركة الدول العربية المعنية بالصراع مع إسرائيل، تحقيقاً لمساعيها لتعميم القبول العربي بالسعي للسلام مع إسرائيل، كذلك رأت فيه أيضاً فرصة لاستعادة قدر من مركزها الإقليمي، بأن تشق لنفسها طريقاً يجعل منها "الراعي الإقليمي" لعملية السلام تحت مظلة الراعيين الدوليين، أو بالحري مظلة الراعي الدولي الفعلي - الأميركي. وقد اعتبرت السياسة المصرية أن مدخلها المؤاتي إلى هذا الدور هو البوابة الفلسطينية، وذلك لأسباب أبرزها:

- 1- إن علاقتها بسورية معوّقة بضعف الثقة المتبادلة، وأنها لذلك تراوحت دائماً ما بين التحالف والتنافس وتبادل المناوأة، منذ خروج سورية من وحدتها مع مصر سنة 1961، وحيث تعتقد السياسة المصرية أن سورية ساهمت في توريثها في حرب 1967 باستنفار كاذب في شأن حشود إسرائيلية على حدودها، وحيث تتهم دمشق القاهرة بالتخلي عنها في أثناء حرب 1973. ومعالم ضعف هذه الثقة الكبيرة.
- 2- الارتباب المصري بوجود علاقات سرية بين الأردن وإسرائيل، تجعل من التوصل إلى اتفاقية سلام بينهما أمراً مقررّاً (أي لا يحتاج إلى رعاية)، وأنه إنما ينتظر تغطية فلسطينية تحاصر ما هو محتمل أو متوقع من ردات فعل داخلية في الأردن.
- 3- يقابل هذا أن هناك تاريخاً مطرداً من الرعاية المصرية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها سنة 1964، ثم لدى استيلاء "الفدائيين" على قياداتها ومؤسساتها سنة 1969، واستضافة مصر لمجالسها الوطنية حتى زيارة السادات للقدس سنة 1977، ثم الدور المصري في ترتيب حماية القوات الفلسطينية المنسحبة من لبنان سنة 1982، في مقابل احتضان سورية للعناصر المنشقة عن المنظمة والمناوئة لقياداتها.

يضاف إلى هذا وجود ياسر عرفات على رأس المنظمة، وهو المعروف بكونه "مصري الهوى"، وهو أيضاً مصري المنشأ والتربية.

وعلى هذا، فمنذ بدأت المفاوضات انطلاقاً من مؤتمر مدريد في خريف سنة 1991، أحاطت مصر المفاوضات الفلسطينية برعايتها، سواء في مفاوضات واشنطن

العلنية أو في مفاوضات أوسلو السرية.* إذ وضعت "خبرتها بالتفاوض مع إسرائيل" في تصرف المفاوضين الفلسطينيين، وعينت لهم المستشارين.

VII – كان اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في أيلول/ سبتمبر 1993، أولى نتائج "عملية السلام" التي انطلقت من مؤتمر مدريد. وقد استقبلت السياسة المصرية هذا الاتفاق بحماسة، مصدرها الظاهر أنه كان في وسعها أن تعتبره ثمرة رعايتها للمفاوضين الفلسطينيين، أمّا سببها الأعمق فهو أن الاتفاق يحمل في طياته تحقيقاً للعامل الجيوبوليتيكي الذي يؤسس للسياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، إنما على نحو ما أعادت تفسيره "مبادرة السادات" كما ورد ذكره سابقاً.

لكن السياسة المصرية، ومع تطور الأوضاع في المنطقة، لم تلبث أن ساورتها مخاوف من أن يؤدي اتفاق أوسلو – في ظل الإقدام الإسرائيلي في عهد الحكومات العمالية – إلى إيجاد ما تسميه لغة الدبلوماسية المصرية "بينيلوكس" ** إسرائيلي "إلى الشرق منها، يضم إلى إسرائيل كلاً من الأردن و"الدولة" الفلسطينية، وربما يجتذب إليها لبنان. وقد رأت مصر "عينة" من فعل هذا الإقدام الإسرائيلي في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي عقدت دورتها الأولى في الدار البيضاء في المغرب في خريف سنة 1994، وهو ما أدى إلى اتباعها دبلوماسية "خشنة"، أحبطت بها محاولة قادتها الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا لإجراء مشاورات سرية بشأن الأمن الإقليمي على هامش ذلك المؤتمر. كما أبطأت بها اندفاعاً خليجياً نحو التطبيع مع إسرائيل، وأنحت بعدها باللائمة على من اعتبرتهم "مهرولين" نحو التطبيع مع إسرائيل، متجاهلة أنها كانت السباقة إلى السلم والتطبيع "الرسمي" مع الدولة اليهودية. وفي الدورة الثانية لتلك "القمة" التي عقدت في العاصمة الأردنية – عمان، دخلت مصر في منافسة حادة مع الأردن بشأن موقع مقر "مصرف تنمية الشرق الأوسط"، ثم تعاونت مع المملكة العربية السعودية على إفشال الدورة الثالثة في قطر.

* دخلت المشورة المصرية إلى مفاوضات أوسلو السرية متأخرة، إذ يبدو أن الإسرائيليين، كي ينفردوا بالفلسطينيين، حذروهم من إمكان "تسريبات" مصرية إلى واشنطن التي لم تبلغ، رسمياً، المفاوضات إلا في مرحلة لاحقة.

** استعارة اللفظة من اتفاق بينيلوكس بين هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ.

من منطلق الحماسة لاتفاق أوسلو، كما من منطلق التخوف من أن يؤدي، في النهاية، إلى تكتل "مشرقي" تقوده إسرائيل، حاولت السياسة المصرية، كلما استطاعت، أن تكون الراعي للاتفاقات الفلسطينية - الإسرائيلية اللاحقة، وحرصت على التدخل لـ"إنقاذ" المفاوضات على ذلك المسار كلما هدها التشدد الإسرائيلي، وهو ما يجعل عملية "الإنقاذ" بالضرورة ضغطاً على التفاوض الفلسطيني.

لكن الدور المصري حيال المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وإن كان ينطلق من تلك العوامل الظرفية وحدها - رعاية الاتفاقات وفتح المسالك المهددة بالإغلاق - فإن مشكلته الحقيقية، والتي تؤدي إلى ما هو مشهود من تذبذب بين دعم وتثبيت الموقف الفلسطيني وبين الضغط عليه في اتجاه المرونة والتساهل، تكمن في طبيعة العلاقة الثلاثية التي تربط مصر بالولايات المتحدة وبإسرائيل، وفي موازين تلك العلاقة، على خلفية من تفسيرات براغماتية، عملية وظرفية، للعامل الجيوبوليتيكي المقرر للنظرة المصرية إلى وضع فلسطين. ويؤدي هذا في حصيلته إلى أن تساند مصر المفاوضات الفلسطينية إلى النقطة التي تؤدي فيها تلك المساندة إلى ضغط أميركي على مصر تحث عليها إسرائيل.

لكن هذه الحصيلة تتعرض أيضاً، أحياناً، لمبالغات سلبية، فيقع الضغط المصري على المفاوضات الفلسطينية تحسباً لضغط أميركي ممكن أو متوقع، لا نتيجة ضغط جارٍ، أو ترصية مسبقة، لإسرائيل كي لا تستخدم نفوذها في واشنطن لوضع عراقيل أمام مطالب مصرية من الولايات المتحدة الأميركية.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>